اســتفتاء الحاكم بأمره

ليفترض من يجهل حقيقة الأوضاع في مصر أنّ ما سمّيّ بالاستفتاء هناك لم يشهد أية عملية تزوير سرّية من تبديل أصوات بأصوات ، أو ملء صناديق فارغة أو شبه فارغة ببطاقات معبّأة جاهزة ..

ليفترض من يريد الجدل لمجرّد الجدل بقية نزاهة تمنع عن التزويرِ المسؤولَ الأوّلَ عن استفتاءٍ الأصلُ فيه أن تشرف عليه جهة محايدة مكفولة النـــزاهة .. ولكنّه هو الذي يجريه كيف يشاء ، متى يشاء ، ويستعين على تنفيذه بمن يشاء ممّن نصّب وعيّن وأغرى وأرْهب .. ككلّ حاكم بأمره

بعد هذا الافتراض الجدلي الذي تكذّبه التجربة وينفيه الواقع .. هل كان الاستفتاء الأخير في مصر استفتاءً حقـــاً بمعنى الكلمة (الاصطلاحي القانوني) المقرّر في مواثيق الحقوق الإنسانية والأعراف الدولية ؟ ..

لندع الافتراضات ، ولندع التخمينات ، ولندع الحقائق المحجوبة عن الأعين .. ولنأخذ أمثلة بيّنة من الواقع المعلن بلا مواربة عن هذا الاستفتاء !

لقد دعا سيادته –كما فعل من قبل– اثني عشر مليوناً من سكان مصر إلى الإدلاء بأصواتهم في قضيّة أقلّ ما يقال فيها إنّها قضية الجميع ، قضية تعديلات دستور البلاد بأسرها .. لو صحّ بأنّه (دستور شرعي) ! ..

ولو وجد القانون العامّ للانتخابات في مصر طريقه إلى التطبيق .. لكان عدد من يحقّ لهم التصويت أكثـــر مـــن ثلاثين مليون (إنسان) من أصل 42 مليوناً في مصر

فمن أين يبيح الرئيس لنفسه بقرار أن يدعو هذا الإنسان إلى (ممارسة حقه) وأن يمنع عن ذاك الإنسان (ممارســة حقه) ؟ ..

وأين يمكن أن يسري مفعول القانون العام للانتخاب إذا كان يعطّل بقرار في مثل هذه القضية .. قضية الدستور ؟

لقد اكتفى الرئيس باستدعاء أولئك الذين سبق وسجّلوا أسماءهم عن طريق (الاتحاد الاشتراكي العربي) في العهـــد البائد .. أليس قد أبيد العهد (الظالم) بثورة تصحيحية من فوق ، وحُلَّ اتحاده الاشتراكي بمراكز قواه بقرار ملْهَمٍ من فوق ؟ ..

فما هو القانون أو العرف أو المنطق الذي يستند سيادته إليه وهو يستعين ببعض ما خلّفه العهد الذي أباده بنفسه واتحاد الاشتراكي الذي حلّه ؟ .. هل يكفي لذلك مجرّد كون تلك المخلّفات دون سواها تـــساعد علـــى اســـتمرار الحاكم بأمره في الحكم بأمره ؟ ..

أم من الخوف من أن تكون نتيجة الاستفتاء -لو استُدعِيَ الجميع إلى التصويت- أثبت وأوضح مـــن إمكانـــات أعوانه للتزييف والتزوير ؟ ..

أم أنّ القضية المطروحة للاستفتاء أهون شأناً من أن يقول فيها جميع من يحقّ لهم التصويت من البالغين الراشـــدين العاقلين كلمتهم حتى لا يؤخذ بما تقرّره نسبة مئوية محدودة من البقيّة المختارة بالدعوة إلى الاســـتفتاء .. إذا صـــحّ افتراض النـــزاهة في مجراه أصلا ..

أم أنّ تلك البقية المختارة بالذات هي موضع ثقة الحاكم بأمره من دون سواها ، لأنّه بحكم خبرته في العهد البائد يدرك أنه ما سار في ركبه وركب اتحاده الاشتراكي إلاّ مُغرَّرٌ به إعلامياً يسهل التغرير به في كلّ عهـــد ، أو منتفـــع بمصلحته على حساب مصلحة الشعب يسهل تطويعه لكلّ رئيس ، أو مصفق عن جهل للحاكم بأمره السابق وهـــو على استعداد للتصفيق لخطب الحاكم بأمره الجديد ! ..

ولا شكّ أن كثيراً من المغرّر بهم قد استيقظوا ، وأنّ كثيراً ممّن ربطوا مصالحهم بالحاكم قد انقطعت فانتبـــهوا ، وأنّ كثيراً ممّن صفّقوا قد أعياهم التصفيق أو شغلهم البؤس عنه .. ولكنّ نتيجة الـــ 99% المعهودة مضمونة سلفا .. ويوجد للوصول إليها ما يكفي من الوسائل (المشروعة) بمفهوم اصطلاحات دولة (العلم والإيمان) و(البناء الديمقراطي) وأمر الحاكم بأمره !! ..

والرئيس الخبير بحكم تجربته وتجربة سلفه يدرك كلّ الإدراك ما يريد الشعب ، ويعرف السبل الأقرب إلى تحقيق ما يريده هو من دون الشعب .. ولقد مهّد للاستفتاء بخطبة ضرب بطولها رقماً قياسياً جديداً ، وخصّص جزءاً كـــبيراً منها لحملة إعلامية على بعض قيادات الأقباط في مصر ، وهو يعلم أنّ الشعب المسلم في مصر قد ضاق ذرعـــاً بما يرتكبه الكثير من قيادات الأقباط ، وضاق ضيقاً أكبر باعتماد الرئيس المؤمن بالذات على أقلّية الأقبـــاط في مختلـــف القطاعات السياسية والاقتصادية والفكرية والإعلامية ، بدءاً بحزبه ومروراً بوزارته وانتهاء بكلّ قطاع له بعض الأهمية في توجيه الأمور ..

وأورد ما أورد من آيات قرآنية قد يحسب البسطاء من السامعين أنّه تاب بها إلى الله عزَّ وجلّ .. ولا يعجز مثلُـــه عن الاستشهاد بها من دون تطبيقها .. على طريق من قال ربّ العالمين فيه :

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۞ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ ۞ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [البقرة : 204-206]

ولكن القضية لا تقتصر على عملية تغرير أصبح من اليسير كشفها على كلّ من آمن بأنّ من والى اليهـــود ووالى النصارى من دون المؤمنين .. كان منهم كما يقرّر القرآن الكريم الذي يستشهد به بطل سلام كامب ديفيد .. ولكنه تجاوز ذلك فقرن الاستفتاء على تعديل مادّة من الدستور يمكّنه من الحكم بأمره مدى الحياة ، مع تعديل مادة أخـــرى تقرّر شريعة الإسلام كـ (أهمّ مصدر) للتقنين بعد أن كانت (مصدراً هامّاً) فحسب .. والتصويت مطلـــوب بكلمـــة (نعم) أو (لا) على هذا التعديل وذاك التعديل وسواهما .. دفعة واحدة

فمن أراد رفض رئاسة الرئيس مدى الحياة ، أو رفض إخضاع البقية الباقية من الصحافة لسلطة الدولة ، اقتـــرن رفضه –شاء أو أبى– برفض الإسلام نفسه مصدراً رئيسياً للتشريع ..

ولو اقتصر الأمر على هذا الربط وحده لكان نوعاً من (الابتزاز) على الأقلّ .. على أنّ الخبرة تعلّم أن تعـــديلات ستجد طريقها إلى التطبيق ، وأخرى لن تجد طريقها إلى التطبيق ما دام للرئيس وجود في السلطة .. تشهد على ذلك أقواله في خطابه (التاريخي) قبل الاستفتاء .. أن لا دين في سياسته ولا سياسة في دينه

فليس الأمر مجرّد ابتزاز فحسب .. بل هو عين الخداع أيضاً ، وأجهزة الإعلام بمصر –وغالبيتها الكبرى موجّهـــة توجيهاً مباشراً والبقية الباقية مقيّدة أنواع القيود أو محاصرة ألوان الحصار –هذه الأجهزة تتحدّث عادة عن كلّ كبيرة وصغيرة يريد سيادته الإسهاب في الحديث عنها ، وتخصّص الصفحات الأصلية والإضافية لكلّ خطبة يلقيها ســـيادته طوال ساعات وساعات ، وتكرّرها في التلفزيون والإذاعة مرّات ومرّات .. هذه الأجهزة لم تجد عندها متسعاً ، ولم يترك لها رئيسها وقتاً كافياً لتشرح حقيقة التعديلات الدستورية (المصيرية) بشيء من التفصيل أو التوضـــيح .. بـــل ساهمت في تصوير الجوّ العام المراد للاستفتاء ، على أنّه انتصار لمادة التشريع الإسلاميّ على مقاومة أقلية الأقباط .. أما قضية رئاسة الرئيس مدى الحياة ، فلم تذكر بكلمة واحدة .. حتى بعض الصحف والمجلات الأخرى ، كانت تنطلق من منطلق المعارضة فتقول إذا لم تجد مادة التشريع الإسلاميّ طريقها إلى التطبيق في عهده ، فقد تجد ذلك من بعده ، وكأنّها تدعو قرّاءها إلى التصويت على بقائه مدى الحياة بالموافقة وتوسيع نطاق (صلاحياته) دستورياً ليزيد إحكـــام قبضته على مجموع وسائل الإعلام بما في ذلك تلك الصحف والمجلات نفسها

وليقلْ بعد هذا الإعداد النفساني والإعلامي العلنيّ مَنِ اختيروا للتصويت دون سواهم كلمتـــهم فيمـــا لا يتبـــيّن حقيقتَه مواطنٌ سدّت عليه سبل الإعلام النـــزيه ، وأغلقت من دونه أبواب قول الكلمة الحرّة الشريفة ، ووضع تحت

ضغوط الفقر والبؤس وأمام الآمال العراض بالوعود المغرية إغراء السراب للظامئ في الصحراء ، وبالإجراءات المتجدّدة مع كلّ استفتاء .. الخالية من المحتوى في نهاية المطاف

حتى البطاقة الانتخابية لم تحمل سوى كلمة مبهمة عامّة : تعديلات دستورية

وحتى مراكز الاستعلامات عن الاستفتاء المعتادة لم تنتشر –هذه المرّة بالذات– إلاّ في بعض الميادين الرئيسية

والعرف –ما دام لا يؤبه بقانون دوليّ ولا محليّ– يقضي بالبيان قبل الاستفتاء ، وحرية الكلمة لكل صاحب رأي قبل التصويت ، ورفع الضغوط وتجنّب الإغراءات عند كلّ اقتراع .. حتى يقول من يقول كلمته على بيّنـــة ، ومـــن منطلق الحرية ، وعلى أساس القناعة .. لا أن يقولها نتيجة عملية غسيل دماغ متجدّدة بخطب طويلة وقرارات مـــثيرة وشعارات طنّانة .. مع إجراءات تعسفية تُتَّخَذُ ضد الفريق الذي لا تنتفع معه عمليات غسيل الدماغ

ولكن هل بقي في مصر عرف أو قانون إلاّ عرف الحاكم بأمره (الديمقراطي) وقانونه (الدستوري) ؟ ..

ولو أراد الباحث الموضوعي التفصيل في الأمثلة والأدلّة لضاق المجال ، بدءاً بالإعلان المثير عن إلغاء أحكام عرفيـــة في بلد يملك حاكمه من السلطات والصلاحيات ما لا يملكه حاكم عرفي .. وانتهاء بتنصيب الرئيس نفسه على رأس الجهاز التنفيذي مباشرة .. إلى جانب سيطرته على مختلف أجهزة التشريع والقضاء والإعلام والجيش .. بل وسيطرته على الجهاز التنفيذي أيضاً بصورة غير مباشرة من قبل

ولكنّ الأمر لا يحتاج إلى مزيد بيان ليدرك كلّ ذي بصيرة زيف الاستفتاء من جذوره وبطريقة تطبيقه ، فضلاً عن ترجيح احتمال تزوير نتائجه ترجيحاً كبيرا

وما كان هو أوّل استفتاء من هذا القبيل ، ولا يبدو أنّه سيكون الأخير ما دام للحاكم بأمره بقاء في مصر كرئيس دولة ووزراء ، ورئيس مجلس القضاء الأعلى ، وقائد الجيش ، ورئيس الحزب الحاكم .. و.. و..

ولئن كان الاستفتاء يعطي دليلاً على شيء ، فإنه يعطي الدليل الإضافي على أنّ حاكم مصر يخشى إرادة شـــعب مصر على نفسه ، فلا يجد سبيلاً إلى بقائه حتى يتمّ دوره المحليّ والدوليّ .. إلاّ في تزييف إرادة شعب مصر

وإرادة الشعب إذا أمكن تزييفها ردحاً من الزمن فمن المستحيل وأدها على يد أيّ حاكم

والقرارات بعد القرارات ، والاستفتاءات بعد الاستفتاءات ، والصلاحيات المكدّسة فوق الصلاحيات .. إن هـــي إلاّ خطوات تعجّل وصول الحاكم بأمره إلى مصيره ، على خطى فرعون والنمرود .. وصديقه الشاه المخلوع

وكلّما ازداد الطغيان طغياناً كان انفجار إرادة الشعب بالثورة عليه أسرع ممّا يتوقّع الطغاة وأشدّ ممّا تتحمّله دعائم مصطنعة لبقائهم

ولولا أنّ حاكم مصر يدرك ما يريده الشعب ، ويسجّل التفاف الشعب المتزايد حول أبنائه البررة المخلصين من الشباب الإسلاميّ ، ويعلم أنّ الخطر الأكبر على الكيان الذي يصطنعه لنفسه وحكمه استبداداً بالشعب ، واستسلاماً لعدوّه ، وتبعية للطاغوت الأمريكي .. لولا ذلك لما مضى سيادته في حملته على صوت مصر الإسلاميّ الأصيل الحرّ في الجوامع والجامعات إلى أقصى مدى ، وفي تجميع سائر قوى حكمه للتفرّغ لـ (الجبهة الداخلية) ..

وإنّها لجبهة أكبر من أن يواجهها حاكم وينجو

إنها جبهة الشعب حول طليعته العاملة ، تنمو كالحبّة أنبتت سبع سنابل في كلّ سنبلة مائة حبّة .. وتزداد قوة باستمداد إيمانها من إيمان إبراهيم أمام نار النمرود وثبات موسى أمام جبروت فرعون وجهاد محمد عليه وعلى أنبياء الله الصلاة والسلام ضدّ كفار قريش بصناديدها ، ورؤوس المنافقين في المدينة ، ومكائد اليهود المتكرّرة الغادرة

وأَحَدٌ أَحَد .. في بطحاء مكة المكرمة هي هي صيحة النصر حول ماء بدر

وطريق سميّة وعمّار وياسر .. هو هو الطريق الذي تابعه عمرو بن العاص في فلسطين ومصر ، وصلاح الدين في وجه الصليبيين في بيت المقدس وحطين ، وعزّ الدين القسّام وإخوانه الأبرار في وجه يهود القرن العشرين

ومصر التي عرف شعبها عهوداً كان يحسب أصحابها لأنفسهم الخلود .. طواهم تاريخها وبقيت مصر وشعبها

وسيطوي شعبها صفحة الحاكم بأمره ويفتح بإذن الله صفحة جديدة للإسلام والمسلمين .. ينتصر فيها الحقّ على الباطل ، ويسود العدل مكان الظلم ، وتنتشر الحرية والكرامة مكان الاستعباد والاستبداد ، ويتحقّق التقدّم والازدهار مكان سيطرة الأقلية المنتفعة على ثروة الأغلبية المحرومة ، وتحمل مصر من جديد مشعل الجهاد دفاعاً عن قضايا الإسلام والمسلمين ومشعل الخير والهداية للناس كافة

﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ۞ يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ [غافر : 51-52]